تنعكس تلقائيا على نتائج عمله، فالباحث لا يدفعه موقفه للالتقاء بأناس يعرفهم فقط، بل وهو يستسهل الاجواء التي يعرفها وترحب به ايضا، ولئن ربطنا هذه الحقيقة بتقلب المزاج الشعبي بين لحظة وأخرى وحدث وأخر فمن حقنا حينذاك ان نتحفظ بقدر أو بأخر على نتائج الاستطلاع، وانني أميل للتحفظ الجزئي وليس المطلق، كما اشجع متابعة مثل هذه الاستطلاعات كأحد معايير قراءة أمزجة الناس وحجوم القوي... علما ان أهم مقياس، المقياس الذي ينطوي على نسبة أعلى من الصدقية أو الانتخابات العامة الديمقراطية والحلقة الوسيطة بين الانتخاب والاستطلاع هو الاستفتاء الذي يشارك فيه الناس أو غالبيتهم العظمى ومثل هذه الأدوات هي أدوات ديمقراطية غير مألوفة في مجتمعنا غير أنها ضرورية بكل تأكيد.

الاستطلاع تم في أواسط ٩٣/١٢ وقد شمل عينة مكونة من ١٥٠٠ من الضفة والقطاع. وسياق التقرير يشير الى أن اللقاءات بالناس كانت عشوائية في الشارع والمخيم والجامع... علما انه يمكن استشفاف جانب اخر يحمل على الاعتقاد بان التقرير كان معنيا بالتركيز على فتح، ووزنها بشكل مميز. وأهم النتائج تبين تراجع نسبة المؤيدين لاتفاق اوسلوا ١٣ أيلول من ٥١٪ الى ٤١٪ وقد أيد ٤٧٪ الجهود الساعية لبلورة التحالف العشري، تحالف القوى الفلسطينية، بينما يعتقد ٣٦٪ بقدرة هذا التحالف على افشال الاتفاق. وقد لفت نظري سؤال خبيث مفاده: لو جرت انتخابات عامة للحكومة الذاتية فمن تؤيد؟ متجاهلين أهل الاستطلاع أن ثمة قوى مناهضة للحكم الذاتي وبالتالي الانتخابات المرتبطة به، أما السؤال في صيغته الواردة تثير التباسا لدى الكثيرين من الناس -- على العموم كانت نتائج الاجابة حسبما أتذكرها ٣٥٪ فتح + ٢،٥٪ حزب الشعب + ٢٪ فدا + أقل من ١٥٪ حماس + أقل من ٩٪ الجبهة الشعبية + أقل من ٢٪ ديمقراطية + أكثر من ٣،٥٪ جهاد + ٥٪ مسلمين مستقلين + ١٢٪ شخصيات وطنية مستقلة + ١٠٪ لم يدلوا برأيهم.

وأظنكم توافقوني الرأي بأنه من الصعب تصور ان حركة الجهاد أقوى من الديمقراطية علما ان الواحد يلاحظ تنامي هذه الحركة التي يمكن ملاحظة انفتاحها ايضا، أو أن الجبهة الشعبية مجرد ٩٪ علما انني أوافق على أن وزن الجبهتين قد تقلص في العامين الأخيرين.

ولو افترضنا ان وزن حماس ٢٠٪ أو حتى ٢٥٪ فهو لا يعطيها الحق للمطالبة بـ ٤٠ ٪ من الصيغة التنظيمية للتحالف الفلسطيني سيما وأن وزنها في